

المحاضرة (٥)

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي وأهدافه

النظام الاقتصادي الإسلامي أهم من النظم الاقتصادية الأخرى وإليك بيانها :

١. النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من نظام الإسلام: إذا كانت الأنظمة الاقتصادية الوضعية قد انفصلت تماماً عن الدين والقيم الأخلاقية الإنسانية ، ولا غرابة في ذلك طالما أنها أنظمة بشرية المصدر ؛ فإن أهم ما يميز نظام الاقتصاد الإسلامي هو ارتباطه التام بدين الإسلام عقيدة وشريعة. وتفصيل ذلك على النحو التالي:

أ- للنشاط الاقتصادي في الإسلام طابع تعبدى وهدف سام: أكد الإسلام كرامة العمل، ورفع من قدره وارتقى به إلى درجة العبادة، طالما اقترن بالنية الصالحة والتزم بالأحكام الشرعية. فالمسلم إذا خلصت نيته وحسن مقصده في نشاطه الاقتصادي عملاً وإنتاجاً واستهلاكاً فهو في عبادة بمفهومها العام ، لأن العبادة في الإسلام لا تقتصر على الشعائر التعبدية المعروفة كالصلاة والصيام بل تشمل كل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة .

ب- ذاتية الرقابة على ممارسة النشاط الاقتصادي في الإسلام: سبق القول أن النظم الاقتصادية الوضعية قد انفصلت عن الدين تماماً ، وأبعدته عن القيام بدور إيجابي في نظامها الاقتصادي ، ونتيجة لذلك فإن رقابة النشاط الاقتصادي في ظل هذه النظم موكلة إلى السلطة العامة ، تمارسها طبقاً للقانون .

أما في ظل نظام الاقتصاد الإسلامي فإنه يوجد إلى جوار الرقابة الرسمية التي تمارسها الدولة رقابة أخرى ، أشد وأكثر فاعلية ، هي رقابة الضمير المسلم، القائمة على الإيمان بالله وعلى الحساب في اليوم الآخر، قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ (الحديد: ٤) و قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾

فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴿٥﴾ (آل عمران: ٥) .

٢. التوازن في رعاية المصلحة الاقتصادية للفرد والجماعة: الاقتصاد الإسلامي له سياسته التي تقوم على التوازن في رعاية المصلحة الاقتصادية لسائر الأطراف الإنسانية، أفراداً وجماعات، فالفرد والجماعة ليسا خصمين لا يلتقيان، كما صورتها المذاهب الفردية والجماعية على السواء، بل هما يكملان بعضهما. أما إذا كان هناك تعارض بين المصلحتين وتعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد مع ملاحظة تعويض الفرد عما لحقه من أضرار

٣. التوازن بين الجانبين المادي و الروحي :

يوفق الاقتصاد الإسلامي بين العنصرين اللذين يتكون منهما الإنسان وهما: المادة والروح. ويعطي كلاً منهما ما يستحقه من الرعاية والعناية ، فهو يدعو الإنسان إلى العمل والكسب في الدنيا، كما يدعو في الوقت نفسه إلى العمل لطلب الآخرة ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَبْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (القصص: ٧٧) .

وذلك على النقيض من الأنظمة الاقتصادية الوضعية التي ركزت على الجانب المادي ، حتى أصبح الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي للإنسان المعاصر ، دون مراعاة أو التفات للقيم الأخلاقية والروحية .

٤. الاقتصاد الإسلامي أخلاقي:

إذا كانت النظم الاقتصادية الوضعية قد استبعدت العنصر الأخلاقي فإن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يفصل أبداً بين الاقتصاد والأخلاق، ولا أدل على ذلك من أن السنة النبوية رفعت درجة التاجر الذي يسعى لتعظيم مصلحته وأرباحه إلى درجة النبيين والصدّيقين إذا ما التزم بأخلاق الصدق والأمانة ، حيث يقول النبي ﷺ (التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين يوم القيامة) رواه الترمذي .

أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي:

١. تحقيق حد الكفاية المعيشية :

يهدف الإسلام في نظامه الاقتصادي إلى توفير مستوى ملائم من المعيشة لكل إنسان، وهو ما يعرف في الفقه الإسلامي "بتوفير حد الكفاية" ، ولهذا فقد فرض الإسلام موارد معينة -كالزكاة - تسهم في تحقيق الكفاية المعيشية للذين لا يقدرّون على كفاية أنفسهم والتاريخ الإسلامي مليء بالشواهد التي تثبت أن الدولة الإسلامية كانت تنفق على الفقراء والمحتاجين ، ولو كانوا غير مسلمين ، وقد كان عمر بن

الخطاب رضي الله عنه يقول لعماله على الزكاة : " إذا أعطيتم فأغنوا "
٢. الاستثمار "التوظيف" الأمثل لكل الموارد الاقتصادية:

يعد التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية من الأهداف الرئيسة للنظام الاقتصادي الإسلامي، ويتحقق توظيف هذه الموارد في الاقتصاد الإسلامي من خلال عدة طرق أهمها ما يلي :

- أ- توظيف الموارد الاقتصادية في إنتاج الطيبات من الرزق وعدم إنتاج السلع أو الخدمات الضارة والمحرمة.
- ب- التركيز على إنتاج الضروريات والحاجيات التي تسهم في حماية مقاصد الشريعة، وعدم الإفراط في إنتاج السلع والخدمات الكمالية.
- ت- إبعاد الموارد الاقتصادية عن إنتاج السلع والخدمات التي تتطلب إنفاقاً ذا طبيعة إسرافية.

٣. تخفيف التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل:

ينكر الإسلام وبشدة التفاوت الصارخ في توزيع الدخل والثروة وهو التوزيع غير العادل، الذي تستأثر فئة بالجزء الأكبر منه ، مما يؤدي إلى تمهيش الأغلبية الساحقة ، التي لا تستطيع ضمان تغطية حاجاتها الأساسية ، ولهذا كان تخفيف التفاوت بين الفقراء والأغنياء ونع تراكم الثروات المفرطة المولدة للاستبداد المضرة بالأخلاق هدف من أهداف الإسلام في مجال الاقتصاد ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (الحشر: ٧) .

ولهذا فالإسلام ينبذ اكتناز الأموال والاحتكار والربا والقمار والرشوة والغش وكل أشكال الاستغلال والأنانية التي يكون الفقير هو ضحيتها، ويفرض الزكاة والنفقات الواجبة ويحث على الوصايا والأوقاف والصدقات التطوعية بشكل يحقق في النهاية توزيعاً عادلاً للدخل والثروة في المجتمع ويرتقي بحال الفقير.

٤. تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية:

إذا كان النظام الاقتصادي في الإسلام يهدف إلى تحقيق حد الكفاية ، والتصدي للفقير والفاقة فإن أهدافه لا تتوقف عند ذلك ، بل تتجاوزها إلى هدف سام يتمثل في تحقيق القوة المادية والدفاعية للأمة الإسلامية

بما يكفل لها الأمن والحماية ويدراً عنها عدو يترصد باستقلالها يستنزف طاقاتها الاقتصادية ، يقول تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَعَآخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ

يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾
﴿ (الأنفال: ٦٠) .